بيان جمهورية جنوب أفريقيا

أمام الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

11-12 فبراير/شباط 2020

روما، إيطاليا

تنتهز حكومة جنوب أفريقيا هذه الفرصة للتأكيد مجددا على دعمها والتزامها المستمرين بالجهود التي يقودها الصندوق للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، من خلال برامجه في الزراعة والتنمية الريفية. وتكتسي هذه المهمة المشتركة بين الصندوق والدول الأعضاء فيه لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني أهمية قصوى.

لقد خطت جنوب أفريقيا خطوات كبيرة في الترويج للأمن الغذائي، وفي إضفاء الطابع المحلي على المؤشرات الدولية الخاصة بالأمن الغذائي، بغية تتبع التقدم المحرز وطنيا، وتلتزم حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، التي تستنير بالدستور الذي يكرس الحق في الغذاء بالعمل بصورة مطردة لإنفاذ هذا الحق غير القابل للتصرف. ولا يمكن لجهودنا الجماعية لتحقيق هدف القضاء على الجوع كأعضاء في الصندوق أن تتحقق، إلا إذا ما اعترفنا بأهمية حق الجميع في الغذاء.

يتمثل التحدي الأعظم الذي تواجهه جنوب أفريقيا حاليا، في الوصول إلى نهج متوازن لدعم الانتقال إلى نظم أغذية مستدامة وخاضعة للإصلاح من خلال تثبيت كادر من المزارعين الشباب في هذا النظام، بغية تحقيق الاستمرارية لأن جنوب أفريقيا حاليا تمتلك مجموعة كبيرة من المزارعين المسنين. ويمكن لهذا النهج أن يحقق تقدما كبيرا في تنفيذ الحلول الرامية إلى تعزيز الصمود واستدامة نظم الأغذية في البلاد.

تعترف خطة التنمية الوطنية (رؤية 2030)، وهي حجر الزاوية في تحقيق أولويات جنوب أفريقيا بالإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية باعتبارهما من أهم الأولويات الضرورية لخلق فرص العمالة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر والترويج للأمن الغذائي في البلاد. وتدعو هذه الخطة لاقتصاد ريفي شمولي، يضمن المشاركة الفعلية للمجتمعات الريفية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتؤمن جمهورية جنوب أفريقيا بصورة راسخة بوجوب أن يكون الوصول إلى الخدمات الأساسية عالية الجودة التي تمكن أعضاء المجتمعات الريفية من التمتع؛ بالصحة والغذاء والمهارات، مترافقة بالاستراتيجيات الناجحة لإصلاح الأراضي من طليعة جهودنا هذه.

وبالتالي، يحظى إنشاء مكتب قطري للصندوق في جنوب أفريقيا بالترحيب الحار، وسوف يساعد على تعزيز وتثبيت العلاقة الاستراتيجية بين بلادنا والصندوق. ومن خلال العمل معا، بإمكاننا وبصورة متدرجة، أن نحقق هدفنا الطموح، على الرغم من كونه أساسيا، في القضاء على الجوع استنادا إلى التنمية الريفية الشمولية مع نهج يتمحور حول البشر، ويستند بقوة إلى القطاع الزراعي الكفؤ والمستدام.

تشير التقارير إلى إهدار حوالي 1.3 مليار طن من مجمل الأغذية في العالم التي يقصد بها الاستهلاك البشري. وهذه الكمية كافية لإطعام حوالي 3 مليارات شخص كل عام. وبالتالي فقد اتخذت جنوب أفريقيا خطوات جريئة حول التحول إلى إصلاح النظم الغذائية، والاعتراف بالحاجة لزيادة إضفاء الطابع التجاري على اقتصاد التدوير، وخلق القيمة من الموارد التي يتم حاليا تركها لتضيع هباء. وتدرك جنوب أفريقيا أيضا بأن هنالك فرصا متاحة لاستعادة القيمة، والإثراء، وإيجاد فرص العمل والتنمية الاقتصادية والاستفادة من قطاع النفايات، بما في ذلك، من الأغذية المهدورة.

وفي ختام بياني، سيدي الرئيس، يبقى المجال الذي نعمل فيه ديناميا ومحفوفا بالتحديات، إذ قد تشكل الاختلالات في موازين القوة في النظام الزراعي وتجارة الأغذية العالمية عقبات في وجه تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الوطني والعالمي. وبهدف تطوير استجابات فعالة للتغييرات والتحديات التي نواجهها، ولإيجاد حلول عادلة ومنصفة لضمان أن نبقى على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، لابد لنا من الالتزام الصارم بالتعددية.